قراءة تحليلية لأهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للسلوك الإجرامي والانحرافي

Analytical Reading of the Most Important Sociological theories to Criminal and Deviant Behavior

حنان بوغراف[1]*

[1] جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، hananimalak@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/06 تاريخ القبول: 2022/09/14 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

كل دراسة في حقل علم الاجتماع تستند إلى إطار فكري أو نظرية سوسيولوجية، نعتمد عليها في تفسير الظواهر الاجتماعية لتكتسي الدراسة الطابع العلمي، إذا فالنظرية ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي، وجب لأي بحث اجتماعي تبني واعتماد نظرية أو أكثر من النظريات السوسيولوجية .

والظاهرة الإجرامية كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى نعتمد في تحليلها وتفسيرها على نظريات علم اجتماع الجريمة والانحراف، فرغم تعددها واختلافها إلا أنه حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نكشف عن أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة بهدف توجيه البحث والباحثين لدراسة الواقع وجمع المعلومات حول السلوك الإجرامي المراد دراسته.

الكلمات المفتاحية: جريمة ; انحراف; نظرية سوسيولوجية .

Abstract:

Every study in the field of sociology is based on an intellectual framework or on a sociological theory that we depend on it in to explain the social phenomena for acquiring the scientific character, so the theory is a pressing necessity for the social researcher. For any social research one or more sociological theories must be adopted or relied upon.

The Criminal phenomenon, like other social phenomena depends in its analysis and interpretation on the sociological theories of crime and deviance. Although their multiplicity and differences, in this research paper we have tried to reveal the significant classical and modern theories in order to guide research and researchers to study the reality and to gather information about criminal behavior to be studied.

Keywords: *crime; deviance; sociological theory*

* المؤلف المرسل: حنان بوغراف، الإيميل : hananimalak@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر السلوك الانحرافي عامة والسلوك الإجرامي خاصة من أقدم الظواهر الاجتماعية، الذي عرفته البشرية ومازالت تعرفه إلى غاية يومنا هذا بمختلف أشكاله وأنماطه، مما أدى بالعديد من العلماء والباحثين في جميع تخصصاتهم إلى الاهتمام بدراسة هذا السلوك، بكل أنواعه من أجل معرفة أهم أسبابه وعوامله وآثاره المترتبة عنه وصولا إلى حلول مقترحة للحد منه أو حتى التقليل من انتشاره.

ومن بين التخصصات العلمية في علم الاجتماع نجد علم الاجتماع الجنائي، أو بما يدعى علم اجتماع الجريمة والانحراف الذي يعنى بدراسة الظواهر الإجرامية من حيث عواملها ودوافع حدوثها إلى الآثار المترتبة عنها، سواء على الفرد أو المجتمع ككل، أو هو دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم، وقد خصص حقل لا بأس به من النظريات السوسيولوجية التي تسعى إلى تحليل السلوك الانحرافي والإجرامي كغيره من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

ومن هذا المنطلق سنحاول أن نتطرق في هذه الدراسة إلى أهم النظريات السوسيولوجية التي من خلالها نسعى للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهم النظريات الكلاسيكية في تفسير السلوك الإجرامي.
- التعرف على أهم النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي.
- تبيان العوامل الدافعة للسلوك الانحرافي بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة.

بما أن هذه الدراسة هي دراسة تعتمد فقط على البحث عن أهم النظريات السوسيولوجية في تحليل ظاهرة السلوك الإجرامي يمكن اعتبارها ضمن الدراسات النظرية التحليلية التي تندرج هي بدورها ضمن الدراسات الأساسية .

1. تحديد المفاهيم

1.1 تحديد مفهوم السلوك الإجرامي :

الجريمة من المنظور القانوني هي " الفعل المخالف لنصوص القانون الجنائي الذي يضعه المشرع ويحدد العقوبات المقررة تطبيقا ضد من يخالف أوامره (بالفعل أو الامتناع). [1]

يتضح من خلال التعريف القانوني أن السلوك الإجرامي هو كل سلوك تحرمه الدولة من خلال سنها لقوانين تنص على العقوبات التي يتعرض لها مرتكبيها .

أما من المنظور الاجتماعي، يمكن القول بأن السلوك الإجرامي هو كل فعل ضار بالمصلحة العامة للمجتمع، وتؤدي بمرتكبه إلى الحساب والعقاب حسب ما ينصه القانون الوضعي.

2.1 تحديد مفهوم السلوك الانحرافي :

الانحراف هو الخروج على السلوك الاجتماعي المألوف المتعارف عليه في مجتمع معين، وان لم يرد نص تجريمي عليه، وهذا السلوك يستوجب اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل إلى درجة اللوم إلى العقاب الجزائي.[2]

ويعرف أحمد زكي السلوك الانحرافي على أنه " الخروج البين عن الطريق السوي أو المألوف أو المعتاد، بحيث يصبح السلوك غير مقبول اجتماعيا، ومن أنواع الانحراف الإدمان، تعاطي المخدرات."[3]

من خلال التعريفات السابقة للسلوك الإجرامي والانحرافي نستنتج أنهما مفهومان غير متطابقان، فلكل مفهوم معناه الخاص، لكن هذا لا ينكر وجود علاقة بينهما، وهذه العلاقة تتمثل في أن كل سلوك إجرامي هو بالضرورة سلوك انحرافي والعكس غير صحيح، أي أنه ليس كل سلوك انحرافي هو سلوك إجرامي.

والسبب هو أن السلوكات الانحرافية قد تتدرج من الأفعال البسيطة كالتدخين، شرب الخمر..الخ إلى الأفعال أكثر منافية للعادات والقيم كالسرقة، الضرب والجرح ...الخ فالأفعال الأولى رغم أنها انحرافية إلا أنها غير مجرمة، أي ليست هناك قوانين تجرم هذه الأفعال، وبالتالي هي سلوكات انحرافية وغير إجرامية. أما الأفعال الأخرى -كما ذكرتها- فهي سلوكات انحرافية تنافي العادات والقيم، وفي نفس الوقت هي سلوكات ينص القانون على تجريمها وتعرض مرتكبيها إلى عقوبات وضعية، وبالتالي تعتبر هذه السلوكات انحرافية وإجرامية في نفس الوقت .

3.1 تحديد مفهوم النظرية السوسيولوجية :

إن تعدد النظريات السوسيولوجية أدى إلى تعدد تعاريفها من باحث اجتماعي إلى آخر، وسنحاول رصد أهم التعريفات التي تحاول شرح وتفسير معنى النظرية السوسيولوجية.

لقد استعرض **توماس وورد** (**Thomas Ward**) سبعا وعشرين تعريفا، توصل بناء على ما جاء فيها إلى تعريف النظرية السوسيولوجية بأنها "نسق استنباطي استقرائي، يتكون من مفاهيم وتعريفات وافتراضات تعبر عن علاقات بين اثنين أو أكثر من أوجه الظاهرة، ويمكن أن يشتق منها فرضيات يتم التحقق من صحتها أو خطئها". [4]

أما **تالكوت بارسونز** (**Talcott Parsons**) فقد قال بأن النسق النظري بالمفهوم الحديث، يشكل وحدة لمفاهيم مترابطة متساندة منطقيا وبنائيا، لها مرجعية امبريقية في الواقع، تشكل فيها العلاقات بين الأجزاء إمكانية اشتقاق فرضيات جديدة، أو تعميمات تعبر عن انتظامات امبريقية".[5]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النظرية السوسيولوجية على أنها نسق معرفي ومنطقي منظم، يضم مجموعة من المفاهيم والافتراضات التي تعطينا تصورا عن ظاهرة ما عن طريق تحديد العلاقة المختلفة بين المتغيرات الخاصة بتلك الظاهرة، وهذا بهدف فهم الواقع والتنبؤ به مستقبلا. ومن خلال دراستنا الحالية سنحاول التطرق إلى أهم النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي والانحرافي.

2.النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية المفسرة للسلوك الإجرامي

لم يتجاهل علماء الاجتماع التفسيرات البيولوجية والنفسية للسلوك الإجرامي إلا أنهم ركزوا على العوامل الاجتماعية، حيث أن هناك نوعين من التفسيرات السوسيولوجية للجريمة والسلوك الانحرافي أولهما يتم عن طريق تحليل ظروف المجتمع، وترى أن الجريمة هو استجابة للضغوط الاجتماعية الشديدة أو عدم النظام الذي سببه خلل في أساليب الضبط الاجتماعي .

أما التفسير الثاني فهو الذي يعتمد في تحليله على التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الصغيرة، مركزا على الأساليب التي يتم من خلالها تعلم العنف وجميع السلوكات الانحرافية الأخرى.

1.2 النظرية البنائية الوظيفية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه " **كلود ليفي شتراوس** "، وبخاصة البنائيون الوظيفيون أن السلوك الإجرامي لا يكمن إلا داخل سياقه الاجتماعي، فهو إما أن يكون نتيجة لفقدان الفرد

الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم سلوكه وتوجهه، أو قد يكون نتيجة لفقدان المعايير والضبط الاجتماعي الصحيح.

لقد استمدت البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع، والمسلمة الأساسية التي ترتكز عليها البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد، والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، لذلك فإن التغيير في إحدى الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى . [6]

السلوك الإجرامي قد يكون وظيفيا أو لا وظيفيا استنادا إلى السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه، فقد يستخدم مثلا كل من الشرطي واللص العنف، ولكن الأول يتخذ جانبا ايجابيا، بعكس الآخر الذي يتخذ جانبا سلبيا، لذلك يعد العنف وظيفيا في الحالة الأولى ولا وظيفيا في الحالة الثانية.[7]

ضف إلى ذلك أن البنائية الوظيفية تعتمد على الوحدات الصغيرة في تحليلها للجريمة كالأسرة الفردية، والأنساق الاجتماعية الصغيرة نسبيا، ولتقليص حدة السلوك الإجرامي وجب زيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية، والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء . [8]

إن "سلوك المجرم"لا يعني مجرد تسمية لشخص اعتدى على آخر بل الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التي مر بها هذا الشخص، فالفرد الذي يخرج عن القاعدة الاجتماعية بممارسة الإجرام قد يقبض عليه ويدان علنا ومن ثم يسمى منحرفا أو مجرما . [9]

2.2 نظرية التعلم الاجتماعي :

من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والانحرافي "نظرية التعلم الاجتماعي" ومن أبرز ممثلي هذه النظرية " **باندورا**" و " **والترز** " (**Bandura et Walters**) حيث يصف " **باندورا** " العدوان أو العنف باعتباره "مدى واسع من السلوك يتم بناؤه لدى الإنسان نتيجة الخبرة السابقة التي يكتسب فيها الشخص الاستجابات العدوانية، وتوقعه أشكالا متنوعة من التدعيم، وتلقى المكافئات غير المادية كالمركز الاجتماعي والاستحسان، والتخلص من الأسى أو العدالة العقابية ".[10]

بالإضافة إلى مفهوم المحاكاة استعمل "**باندورا** " مفهوم التعلم الأدائي أو ما يعرف بالمحاولة والخطأ الذي يعمل على اكتساب الاستجابات العنيفة ضمن عملية النمذجة الاجتماعية التي لها دورا حاسما في السلوك العنيف، حيث هذا الأخير يكتسبه الأفراد من خلال ملاحظتهم للنماذج العنيفة ونتائجها التي تلقى الدعم .

إن الأطفال يتعلمون حل الصراعات عن طريق العدوان من جراء تقليد الكبار أو تقليد زملائهم، وخاصة إذا شاهدوا أن السلوك العدواني يناله الجزاء أو المكافأة أو التعزيز، اللاعب العنيف يحرز انتصارات أكثر ، ويعطي رواتب أعلى، وكذلك يحظى بسمعة عالية.[11]

كما أظهرت العديد من الدراسات، أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم، وقد وجد " **ستراوس**" وزملاؤه أن الأزواج الذين يشبون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لزوجاتهم عشرة أضعاف الرجال الذين يشبون في أسر لا يسودها العنف، يتضح من ذلك أن الأطفال يتأثرون أكثر بالسلوك العدواني للآباء والأمهات ويكتسبون العنف أكثر من تأثرهم بالنصائح التي توجه إليهم بعدم ممارسة العنف مع الآخرين.[12]

ومما يؤكد صدق نظرية التعلم الاجتماعي في نشأة السلوك العدواني العنيف أن الآباء الذين كان آباؤهم يضربونهم كانوا هم أيضا يضربون أبنائهم، فالأب ينقل نفس خبرته الذاتية في التربية والتنشئة الاجتماعية إلى أبنائه. عندما يمر الأطفال بمعاملة عدوانية على يد الآباء فإنهم يتعلمون أن الأسلوب الصائب في التنشئة الاجتماعية هو أسلوب يلتمس مثل هذه الأوضاع، فنحن نقدر حالة الشخص المريض أو المهموم أو المحبط أو المغتاظ أو الثائر أو المنفعل أصلا.[13]

في تحليل"**باندورا**" للسلوك الانحرافي بما في ذلك السلوك العنيف، يرى بأنه يتطلب الانتباه إلى قضايا ثلاث هي :[14]

1- الطريق التي يتم بها اكتساب هذا السلوك .

2- العوامل التي تحفز على قيامه .

3- الظروف التي تساند أداء هذا السلوك .

ووفقا لآراء "**باندورا**" و"**والترز** " الاستجابة للعدوان قد تكون لها نتائج معقدة، فالعقاب البدني مثلا على السلوك العدواني قد يؤدي إلى عوامل الكف إلا أنه في نفس الوقت يزود

الطفل بنموذج يتم تقليده ومن ثم فإن المحصلة النهائية للعدوان يصعب تقديرها وحسابها، وبالمثل فإن الانغماس في عدوان صريح وواضح قد يعمل على خفض الحفز له، بحيث التعبير التالي للعدوان أقل احتمالا إلا أنه يمكن أن يعمل أيضا على خفض عوامل الكف ومن ثم زيادة فرص التعبير العدواني فيما بعد .[15]

3.2 نظرية الآنومي :

تقوم هذه النظرية أساسا على مفهوم الآنومي أو اللامعيارية التي يقصد بها : الخروج على عادات وقيم المجتمع المتعارف عليها بين أفراده .

يعتبر مفهوم الآنومي من أهم المفاهيم المفسرة لظاهرة الانحراف وذلك راجع لما يشغله نسق الثقافة والقيم من مكانة أساسية داخل البناء الاجتماعي، فالمعايير، العادات، والقيم هي التي تعمل على تنظيم التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والهدف من ذلك هو ضبط سلوك الإنسان .

يقول " **روبرت ميرتون** " (**Robert Merton**) : " إن السلوك الاجتماعي سواء كان أخلاقيا مشروعا أو غير مشروع يمكن أن يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه، وأن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء ولكن ما تضفيها على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية ".[16]

يمكن أن نحكم على أن بعض السلوك سويا والبعض الآخر منحرفا وفقا لمعايير الجماعة السائدة التي تفرضها على المجتمع بأكمله، إذا فتقييم السلوك يتم في إطار المعايير الاجتماعية، وهذا ما يفسر اعتبار بعض السلوكات منحرفة في مجتمع معين دون أن تكون كذلك في مجتمع آخر – مثلا- شرب الخمر يحرم في الدول الإسلامية على عكس ذلك في الدول الأوروبية .

كما يرى "**روبرت ميرتون**" أن الصور المختلفة للسلوك المنحرف تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة، هذا يعني أن الفرد يلجأ إلى السلوك الانحرافي عندما تكون طموحاته أكبر من قدراته، أو أنه لا تسمح له الوسائل المتاحة والمقبولة في المجتمع من تحقيق ما يريد الوصول إليه .

من جهة أخرى نجد " **إميل دوركايم** " في نظريته عن الآنومي يرى بأن استقرار وتوازن العلاقات الاجتماعية يقوم أساسا على جملة من المعايير والقيم التي تلقى اتفاقا وقبولا بين

أفراد المجتمع. بشرط أن يكون لها سلطة أخلاقية من طرف أعضاء الجماعة المحلية المنظمة فتعمل على توجيه الفرد لاختيار الوسائل التي تساعده على تحقيق أهدافه، لكن بتفكك هذا البناء المعياري تضعف قوة الضبط الاجتماعي فيجد الفرد نفسه أمام عدة اختيارات عديمة المعنى مما يؤدي به إلى الآنومي ثم الانحراف والسلوك الإجرامي.

4.2 نظرية الوصم الاجتماعية:

نظرية الوصم الاجتماعية من النظريات التي أثارت اهتماما وسط علماء الإجرام، وهذا الاهتمام جاء من جرأة هذه النظرية التي ترى أن الإجرام ينشأ أو يزداد نتيجة للوصم الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول انحرافه، لذلك فهو ينزلق في عالم الإجرام غير عابئ ولا مكترث بقيم هذا المجتمع الذي أعطاه هذا الوصف .[17]

هذا ما يعني بأن أي فرد عند انحرافه أول مرة أو ممارسته لسلوك غير مقبول اجتماعيا وتصنيف المجتمع أو وصمه على أنه شخص منحرف، فإن هذا الأخير سوف يرد على ذلك بالعنف، ومواصلة سلوكات إنحرافية أكبر حجما وشدة لأنه لم يعد لديه ما يخسره .

ومعنى الوصم عند الدكتور معتوق جمال هي " العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع فتصفهم بصفات معينة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات وعليه فالوصم: هو إلحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالأفراد، وهذا نتيجة ما فعلوه من سلوك".[18]

ويمكن القول بأنه حتى لو كان سلوك الفرد غير مقصودا بل كان نتيجة لخطأ أو صدفة وردة فعل المجتمع كان وصمه بالمنحرف، فإن ذلك سيكون دافعا إلى ممارسته لسلوكات إجرامية أخرى داخل المجتمع.

نفهم من هذا أن نظرية الوصم الاجتماعية تقوم على مراعاة ردة الفعل الاجتماعي، ويرى أصحاب هذه النظرية بأن هذا الأخير (ردة الفعل الاجتماعي) قد يكون حافزا أو رادعا للسلوك الإجرامي أكثر من القانون والعقوبات الردعية.

5.2 نظرية الموارد :

اعتمدت هذه النظرية في قاعدتها الافتراضية على ما جاء به **وليام جود** 1971 (عالم اجتماع أمريكي حديث متخصص بدراسة الأسرة) عندما قال :" إذا تكاثرت مصادر الفرد المالية والمعنوية قلت رغبته أو ميله في استخدام القوة بشكل علني أو مفتوح". [19]

بمعنى أن هذه النظرية تربط السلوكات الانحرافية بمصادر مادية وأخرى معنوية للفرد، أي أنه كلما كان للشخص موارد مادية كامتلاك العقار والمال أو موارد معنوية كالجاه أو الاعتبار أو القوة الجسدية أدى ذلك إلى عدم استخدامه للسلوك الإجرامي. وكلما كان هناك العكس، أي إذا كان الفرد لا يملك موارد مادية ولا موارد معنوية أدى ذلك إلى استخدامه للسلوك الإجرامي ضد الآخرين، كتعويض عما فقده أو للثأر من مؤهلاته الأولية البسيطة، ويلجأ إلى الانحراف كحل وحيد لتغطية النقص الذي يشعر به .

نظرية الموارد تؤكد على أنه كلما كان هناك موارد مادية ومعنوية أدى ذلك إلى وجود مؤهلات لتقدير الفرد واحترامه من قبل الآخرين، مما يجعله قويا أمامهم والنتيجة أن الفرد لا يكون منحرفا، ومثال على ذلك نجد ذوي مهنة الطب أو المحاماة أو القضاة، حيث أن الاحترام والتقدير الذي يتلقونه من طرف الآخرين سوف يعمل على امتصاص انفعالاتهم وانزعاجهم كما أن هذا النوع من المهن يقدم دخلا ماليا كافيا لسد حاجياتهم .

3. التفسيرات الحديثة للسلوك الإجرامي

1.3 نظرية أسلوب الحياة :

يتساءل كل من"**هندلنق**"و"**قوتفردسون**" و"**جارفيلو**" **1978 (Hindelang, gottfredson, garafalo,)** لماذا نجد شخصا أو مجموعة ما أكثر عرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة؟ والإجابة تكمن في العنوان أنه أسلوب حياتهم .

يرى أصحاب هذه النظرية أن أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد والأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض يدفع بعض الناس إلى ارتكاب سلوك العنف.[20]

يلاحظ في هذه النظرية أن أنصارها كل من **هندلنق، قوتفردسون وجارفيلو** قد اتخذوا منحى آخر في تفسيرهم للسلوك الانحرافي والإجرامي، حيث أنهم ركزوا على المجني عليه أي

الضحية أكثر من الجاني، وقد اعتبروا أسلوب الحياة الذي يعيشه المجني عليه هو السبب في وقوعهم ضحايا للجرائم .

أصحاب نظرية أسلوب الحياة فسروا مثلا السلوك العنيف على أنه نتيجة " لأسلوب حياة الضحية والمكان الذي يعيش فيه ومن خلال عوامل أخرى مرتبطة بـ:[21]

- الأفراد الذين يختلط معهم .
- ردة فعل الضحية تجاه سلوك العنف.
- الاختلافات الفردية حيث تجعل هذه العوامل ضحية للعنف.

تتكون هذه النظرية من ثلاثة أجزاء وهي:[22]

- الأدوار الاجتماعية.
- المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي.
- الجزء العقلاني أو المكون العقلاني.

فيما يتعلق بالجزء الأول – الأدوار الاجتماعية – فمن المعروف أننا نمارس أدوارا اجتماعية تبعا للمكانات الاجتماعية التي نحتلها وبناء على التوقعات والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهكذا نطور أساليب أو أنماط حياتية متباينة قد يدفع بعضها إلى الجريمة وخاصة تلك التي تتطلب أنشطة اجتماعية. أما الجزء الثاني فمن المعروف أنه كلما ارتفعت مكانة الشخص في البناء الاجتماعي تناقصت أو قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمة، وهذا يفسر بناء على الأنشطة الاجتماعية التي يزاولها، والأماكن التي يتردد عليها. وأخيرا الجزء العقلاني المتعلق باتخاذ القرار أو السلوك المناسب. هكذا نجد الأدوار الاجتماعية والمكانة الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني فمثلا نجد أن الأشخاص الذين يترددون على المقاهي والبارات والأسواق الرخيصة ويقضون أوقاتا طويلة خارج بيوتهم في ساعات الليل أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص الذين يحتلون أماكن اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل، أي أن نمط وأسلوب الحياة على علاقة عضوية بمخاطر التعرض للجريمة. [23]

كما ركزت هذه النظرية على أن التغيرات الاجتماعية تدفع باتجاه تغيير الأنماط الحياتية وأساليب المعيشة، وتبعا لذلك تتغير خطورة تعرض الأشخاص للجريمة.

2.3 نظرية المسارات الحياتية :

ترى نظرية "**موفت**" **(Moffitt, 1993)** أن هنالك مجموعتين رئيسيتين يقومان بالسلوك غير الاجتماعي: [24]

- مجموعة معتادي الإجرام وتعني الأشخاص الذين يستمرون في ارتكاب الجرائم طوال فترة حياتهم. Life course- persistent offenders
- مجموعة ترتكب الجرائم في فترة عمرية محدودة تتمثل في فترة المراهقة. Adolescence- limited offenders

لقد حاولت "**موفت**" من خلال هذه النظرية تقسيم الجناة إلى نوعين: أشخاص يمارسون سلوكهم الانحرافي مدى الحياة، والنوع الآخر يقتصر سلوكهم الانحرافي إلا في مرحلة المراهقة.

فبالنسبة للمجموعة الأولى تبين أن المشاكل العصبية النفسية التي يتعرضون لها في مرحلة الطفولة تتفاعل وتتفاقم في بيئات السلوك الإجرامي التي ينشأون فيها في مرحلة النمو، الأمر الذي يؤدي إلى خلق شخصية مريضة. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد تبين أن الأشخاص ضمن هذه المجموعة يرتكبون سلوكيات منحرفة عندما يكون السلوك الانحرافي مجزيا لهم من الناحية الاجتماعية، ويكفون أو يمتنعون عن السلوكيات المنحرفة عندما تكون الأفعال التي تتفق أو تنسجم مع قيم وأعراف المجتمع أكثر منفعة. وأن أفراد هذه المجموعة ليس لهم سجل في ارتكاب سلوكيات تخالف المجتمع خلال مرحلة الطفولة وبأن سلوكياتهم المنحرفة لا تدرج بتقدمهم في العمر من جريمة خطيرة إلى جريمة أكثر خطورة. [25]

كما ركزت **"موفت"** على متغير البيئة في نظريتها، حيث تعتبرها مصدرا أساسيا للانحراف فكلما كانت البيئة سيئة أدى ذلك إلى تدمير شخصيات الأطفال ودفعهم إلى السلوك المنحرف، وكما نعلم أيضا بأنه يوجد نوع من الارتباط بين خصائص الآباء والأبناء، فالآباء المنحرفين وأرباب السوابق قد يؤثرون في سلوكات أبنائهم، حيث نلاحظ انتقال سلوكي من الآباء إلى الأبناء فالآباء الذين لديهم أبناء سلوكاتهم غير اجتماعية ولا يتقبلون النصائح، هم آباء غير متسقين وغير حازمين- حسب النظرية-،[26] هذا ما يفسر أن عدم التنسيق في معاملة الأبناء بين الأب والأم قد يؤدي إلى انحرافهم، وعدم تقبلهم للنصائح، لأنه نجد الأب متسلط والأم متساهلة

وتسمح لأبنائها أن يفعلوا ما يشاءون، هذا التناقض في التنشئة الأسرية داخل البناء الأسري سوف يعمل على عدم إدراك الأبناء للسلوك الصحيح وغير الصحيح وبالتالي يسهل ممارستهم للسلوك غير الاجتماعي.

إن البيئة الأسرية والمجتمع المحلي ينعكسان سلبا على الأبناء، كما انعكسا على الوالدين أي أن المصادر البيئية سوف تؤثر على الأنشطة العصبية النفسية بشكل لا وظيفي، وهذا مرتبط أيضا كما هو واضح بسوء البيئة الاجتماعية بل البيئة المنحرفة إن جاز التعبير. فالطفل المشكلة يحتاج إلى والد مشكلة، وهذا التفاعل يؤدي إلى ظهور السلوك غير الاجتماعي واستمراره عبر الزمن، فالتفاعل غير المناسب اجتماعيا قد يولد ردود فعل غير اجتماعية من الآخرين، فالأطفال الذين يعانون من مشاكل عصبية ونفسية يشكلون تحديا لأقرب الناس إليهم .[27]

وبالمقارنة بين الجنوح المتواصل والمحدد بفترة المراهقة يجب أن يؤخذ بالاعتبار السلوك الذي يقتصر ظهوره بفترة المراهقة، ويعد هذا ضروريا لأن النوع الآخر من الجانحين الذين يواصلون السلوك الجانح مدى الحياة يبدؤون سلوكياتهم المزعجة منذ طفولتهم المبكرة، في حين أن السلوك غير الاجتماعي بالنسبة للنوع الأول يظهر أول مرة في فترة المراهقة، وسوف تتمثل السلوكيات الجانحة بالنسبة للنوع المتواصل في أشكال متعددة للسلوك غير الاجتماعي مثل المشاكل الناتجة من قصور في الجانب العصبي النفسي التي تكون فيما بعد مع التأثيرات البيئية تركيبة من الأسباب التي تسبب تواصلا للسلوك غير الاجتماعي.[28]

كما نعرف فإن مرحلة المراهقة هي مرحلة مهمة في حياة الفرد، ففي هذه المرحلة يعرف الفرد عدة تغيرات فسيولوجية ونفسية تؤثر على نفسيتهم وشخصيتهم وسلوكاتهم فيما بعد، مما تجعلهم يسلكون سلوكات منحرفة مثل التمرد، إما من أجل إشباع حاجاتهم المادية أو العاطفية، وإما من أجل إبراز مكانتهم وسلطتهم أي إبراز ذاتهم.

وأخيرا يرى أصحاب هذه النظرية على أنه ليس جميع المراهقين معرضين للتورط في الجنوح، وأن هناك عددا من الإمكانات لذلك نذكر منها الآتي :[29]

- عندما تتهيأ الفرصة للمراهقين أن يؤدوا دورا يحترمه البالغون .
- عندما يعيش المراهق في بيئة اجتماعية لا تتوافر فيها فرصة تعلم الأفعال الجانحة .

- قد تكون الخصائص الشخصية للمراهق تستثنيه من النظر أو الدخول في شبكة الأفعال غير الاجتماعية .
- وقد تكون مع الأسباب المذكورة أسباب أخرى مجتمعة بعضها مع بعض.

3.3 نظرية تباين الكبت :

لقد طور العالمان "**رقولي**" و"**هويت**"(Regoli and Hewit) نظرية تباين الكبت أو القمع لتفسير انحراف الأحداث في المجتمع، حيث يعتقدان أن المشاكل السلوكية للأحداث بما فيها الجريمة، والانحراف، والكحول، والمخدرات، والاضطرابات العقلية يمكن فهمها على أنها ردود أفعال تكيفية للمواقف الاجتماعية الكابتة من قبل البالغين، فالأطفال أو الأحداث يعانون من القمع والكبت، إلا أن القمع أو الكبت متباين فهو يتدرج من البسيط ومثال على ذلك :الانصياع للقواعد والأوامر الأخلاقية والاجتماعية إلى الإساءات الجسدية والنفسية والجنسية والعاطفية.[30]

إن النتائج المترتبة على هذا الكبت والضبط في المجتمع من شأنها أن تحول الأحداث إلى مواضيع من أجل ممارسة القوة والسلطة، أي أشياء يتم التحكم بها وبعالمهم الخاص أيضا وكلما زادت ممارسة القمع والضبط كلما زاد تحولهم إلى مجرد أشياء بدلا من أفراد، فكما يرى كل من "**كولي**"(**Cooley, 1902**) و"**بكر**" (**Becker,1963**) أن الهوية الإنسانية الفردية تتشكل بناء على رد فعل الآخرين نحو الفرد (نظرية مرآة الذات **لكولي**)، وبالتالي فإن الأوصمة أو الصور التي يرسمها الآخرون للأطفال ذات تأثير حتمي بل و مصيري لهم، والحقيقة أن نظرة البالغين للأطفال وتلك الصور المرسومة لديهم تبرر لهم ما يقومون به من قمع وضبط، تلك الصور مثل الدونية وعدم المسؤولية أو الشعور بها وعدم الكفاءة ...الخ[31]

أولا :التكيف للقمع أو الكبت :

إن ردود الأفعال التكيفية من قبل الأطفال على القمع أو الكبت الذي يمارسه البالغون يشمل على : القبول السلبي وممارسة القوة الإكراهية غير المشروعة .

- **القبول السلبي** : كما جاء في نظرية الآنومي لميرتون، فإن المجتمع هو الذي يحدد الأهداف الثقافية للنجاح ويضع الوسائل المشروعة من أجل تحقيق ذلك، ومع ذلك لا

يستطيع الجميع تحقيق النجاح إلا أنهم ملتزمون بالقوانين والقواعد الاجتماعية، وهذا ينسحب على الأطفال الذين يتكيفون من خلال القبول السلبي للمكانة الدونية التي يمثلونها، هذا الالتزام أو القبول يؤدي إلى القمع والكبت فالطاعة هنا والالتزام من قبل الأطفال مبني على الخوف أو التهديد بالعقاب أو حتى العقاب. إن القبول السلبي من جانب الأطفال لمكانتهم الدونية يؤدي إلى تكوين صور سلبية عن الذات وهذا بدوره يؤدي إلى سلوكات غير اجتماعية متعددة مثل الانحراف، والإدمان، والكحول، والاضطرابات العقلية وتدني مفهوم الذات، ويمكن من جهة أخرى أن يؤدي القبول السلبي بهذه المكانة إلى سلاح يستخدم للانتقام .[32]

نلاحظ أن ظاهرة القبول السلبي موجودة في الكثير من الأسر الجزائرية، حيث أغلبها تعتمد في تنشئتها الأسرية على القمع والسيطرة على أبنائهم وذلك بالاعتماد على أسلوب التهديد بالعقاب أو استخدام الضرب في حد ذاته، معتقدين بذلك أنهم يستطيعون السيطرة عليهم، وسيلقون منهم دائما الطاعة والالتزام، لكن ما لا يعلمه الآباء هو أن الأبناء جراء هذه المعاملة سوف يولد لديهم صورة سلبية عن ذاتهم ومكانتهم التي يرون بأنها دونية، فهذا الكبت لن يطول لديهم وسيدفعهم إلى ممارسة سلوكات انحرافية.

- **ممارسة القوة الإكراهية :**

التكيف الثاني هو ممارسة القوة الإكراهية غير المشروعة وذلك من أجل الشعور بالاستقلالية والتحكم ، وهذا الانحراف المتوقع ما هو إلا تعبير عن الحنين إلى دور البالغين كما يرى "**كاتز**" (**Katz, 1988**) وهنا يمكن تفسير الاعتداءات الجنسية واستخدام المخدرات والكحول وإيذاء الآخرين على أنها محاولات للسيطرة على الحدث من قبل حدث آخر.[33]

ثانيا : التلاعب بالأقران:

عندما يعامل الأطفال كأشياء ويمارس بحقهم القمع والكبت، قد يحاول بعضهم ممارسة الأسلوب نفسه على أقرانه خاصة إذا كان يتمتع بقوة جسدية، حيث تبين السمعة بأنه شجاع، ومن هنا فقد يؤذي الآخرين أو ما يسمى بجرائم الإيذاء البسيط والبليغ.[34]

ثالثا: الانتقام:

يعتبر الانتقام النمط الرابع من التكيف للمكانة الدونية التي يحتلها الأطفال، وقد يتدرج هذا النمط التكيفي من الجنح كالسرقات البسيطة إلى الجنايات كجرائم القتل، وضحايا هذا التكيف قد يكونوا من الأفراد كالآباء والأمهات ومعلمي المدارس والأخوة الكبار أو المؤسسات كالمدارس، وقد يكون الحدث نفسه كأن يرتكب الانتحار.[35]

نجد الكثير من الآباء يمارسون القمع بجميع أشكاله تجاه أبنائهم وهذه الأساليب هي أساليب تنشئية خاطئة، فقد وجب فتح الحوار والنقاش بين الوالدين والأبناء من أجل تبيان لهم السلوك الصح والسلوك الخطأ، كما أن الأبناء بهذه الطريقة يقتنعون ولا يحسون بالظلم على عكس طريقة القمع التي تفرض عليهم سلوكات لا يفهمونها وإذا لم يفعل سوف يتعرض للعقاب، هذا الأمر سيجعلهم يحسون بالدونية وسيترجم فيما بعد الكبت إلى الانتقام ضد الآخرين.

4.3 النظرية التفاعلية :

يرى العالم "**ثورنبري**" **(Thornberry,1996)** أن السلوك المنحرف ليس مجرد نتيجة لمجموعة من العمليات الاجتماعية، بل هو سبب ونتيجة معا وبذلك يشمل علاقات تبادلية متنوعة، فالسلوك المنحرف تبعا لذلك يتطور بشكل ديناميكي عبر الزمن، وهذا يعني أن النظرية ساهمت بقضيتين جوهريتين هما: [36]

- المنظور التطوري
- الآثار التبادلية

فكما يرى "**ثورنبري**" القضية الثانية لها أهمية بالغة من أجل فهم الجريمة والسلوك المنحرف، أما المنظور التطوري فالافتراض هنا أن الجريمة ليست صفة شخصية دائمة، فالجريمة كما ترى النظرية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مواضيع أو وجوه وهي : المبادرة والحفاظ على والإنهاء .

لقد صمم "**ثورنبري**" مخططا ديناميكيا للجنوح، وهو عبارة عن عدد من العوامل قد يكون لها تأثيرات مختلفة في سلوك المراهق خلال فترات حياته المختلفة، وقدم فيه ثلاث نماذج من الجنوح كالآتي: [37]

الأنموذج الأول: المراهقة المبكرة عمر 11- 13:

وتبرز في هذا الأنموذج ثلاثة عوامل مهمة لها التأثير الواضح في سلوك المراهق في هذه المرحلة من العمر وذلك لما يأتي:

العامل الأول: التأثير الوالدي: فالوالدان اللذان لهما تأثير قوي على أطفالهما، واللذان على اتصال متواصل بهم، ويمارسان مهارات والدية مناسبة معهم وما إلى ذلك، من المحتمل أن يقودا أطفالهما نحو الأفعال المقبولة اجتماعيا، ونحو الإيمان بالقيم والأمان والثقة، وقد يبعدانهم عن الأصدقاء الجانحين والأفعال الجانحة .

العامل الثاني: الإيمان بالقيم والتقاليد: المراهقون الذين على صلة بالوالدين، ويتأثرون بهم ويواصلون الذهاب إلى المدرسة ويؤمنون بالقيم والأعراف الاجتماعية، يكونون أقل عرضة للتورط في الجنوح من أولئك الذين لا يتمتعون بالصلة مع ذويهم، ولا يواصلون الذهاب إلى المدرسة، ولا يتمتعون بالإيمان بالمبادئ والقيم الاجتماعية.

العامل الثالث: القيود المختلفة تؤدي إلى الجنوح: وقد تكون سببا مؤثرا يتفاعل مع مجموعة أسباب أخرى فتؤدي إلى السلوك الجانح.

الأنموذج الثاني: المراهقة الوسطى:

يبدأ هذا الأنموذج يتغير في هذه المرحلة، فينصب الاهتمام هنا على صلة الطفل بالوالدين التي قد تصل نسبيا إلى درجة المبالغة في قوة العلاقة، فعند هذه النقطة في دورة الحياة – أي فترة المراهقة الوسطى- قد يتخذ المراهق بشكل ما طريق الجنوح لغرض الامتداد خارج المنزل، والقيد الذي كان بينه وبين والديه حيث كان طفلا يبدأ اليوم يوهن، لأن هناك مثيرات أو حوافز إضافية. والتغيير الأساس الآخر، وفقا لـ **ثورنبري** هو في ازدياد أهمية قيم الجنوح، وعندما يكون الجنوح في ذروته، فإن تلك القيم تكون أكثر وضوحا ولها تأثيرات أقوى من المتغيرات الأخرى، ومثل هذه القيم تعزز الجنوح ومشاركات الجانح في هذا الاتجاه، فضلا عن أن بعض المؤشرات تشير إلى أن الشباب الذين يحملون تلك القيم، أقل احتمالا من أن يكونوا مرتبطين بوالديهم أو أنهم مواظبون على الدراسة.

الأنموذج الثالث: المراهقة المتأخرة

يرى **ثورنبري** أن متغيرات جديدة تطرأ على هذا الأنموذج وأهمها المواظبة على نشاطات عادية تتضمن الوظيفة، والالتحاق بالجامعة، والخدمة العسكرية. وعلى مدى الانتقال إلى العالم أو العمل هناك انتقال مماثل من العائلة الأصلية إلى عائلة الشخص الخاصة. إن دعائم الشخص في المواصلة تزداد بتطرف أثناء هذه المرحلة. ويصبح بعض التواصل في الأصل استجابة للنجاح المالي وسعادة الشخص. وكما يبين **ثورنبري** فإن ظروف حياة الفرد في هذه المرحلة تتغير ، ويصادف أحداثا مهمة متطورة، وتتعين عليه أدوارا اجتماعية جديدة، وتنشأ اهتمامات وشبكات اتصال جديدة.

خاتمة

في ضوء تعدد نظريات تفسير الجريمة يرى الباحثون أن أي من النظريات الواردة في التراث العلمي في هذا الصدد، لا تصلح وحدها لتفسير كافة أنماط السلوك الإجرامي فالرأي المقبول هو الأخذ بنظرية العوامل المتعددة في تفسير السلوك الإجرامي، أو ما يدعى بمنظور التكامل النظري للسلوك المجرم، وهو من النظريات التكاملية التي تعنى بدمج نظريتين أو أكثر من النظريات الموجودة بناء على القواسم المشتركة بينهما والخروج بنموذج نظري جديد يهدف إلى تفسير أوسع وأشمل للسلوك الإجرامي.

6. الإحالة والتهميش :

[1]- المهيرات بركات النمر، جغرافيا الجريمة، علم الجريمة الكارتوغرافي، ط1، دار مجد اللاوي، الأردن،2001، ص 32

[2]- نفس المرجع، ص 34.

[3]- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 106

[4]- عثمان إبراهيم عيسى، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2008، ص 16

[5]- نفس المرجع، ص 16

[6]- حلمي إجلال إسماعيل، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص 23-24

[7]- نفس المرجع، ص 25

[8]- نفس المرجع، ص 25 (بتصرف)

[9]- نفس المرجع، ص 26 (بتصرف)

[10]- فايد حسين علي، المشكلات النفسية الاجتماعية –رؤية تفسيرية ، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ب ب، 2005، ص 93

[11]- العيسوي محمد عبد الرحمان، علاج المجرمين، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 375

[12]- حلمي إجلال إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 34

[13]- العيسوي محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 375

[14]- إسماعيل عزت سيد، سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف، منشورات السلاسل، الكويت، 1988، ص 61

[15]- نفس المرجع، ص 62

[16]- سموك علي، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ص 112.

[17]- عبد المحمود عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية ،ط1 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 31

[18]- معتوق جمال، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008، ص 260

[19]- معن خليل عمر، علم اجتماع العنف ،ط1 ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 90

[20]- عمر عبد الله المبارك الزواهرة، العنف داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، أسبابه وأنماطه، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 44

[21]- ربحي مصطفى العليان، العنف الجامعي، وجهات نظر، ط4، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014، ص 73

[22]- الوريكات عايد عواد، نظريات علم الجريمة ، ط2 ، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 287

[23]- نفس المرجع، ص ص 287، 288

[24]- آمنة جمعة الكتبي، الشباب والجريمة، دراسة ميدانية، ط1، شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2010، ص 82

[25]- نفس المرجع، ص ص 82- 83

[26]- الوريكات عايد عواد، مرجع سبق ذكره، ص295

[27]- نفس المرجع ، ص 296

[28]- العبيدي نورية، رؤى نفسية في ظواهر تربوية واجتماعية، ط1، مطبعة الجديدة روبرو، منشورات زادني، المغرب، 2019، ص199

[29]- نفس المرجع ، ص ص 200، 201

[30]- الوريكات عايد عواد، مرجع سبق ذكره، ص 333

[31]- نفس المرجع ، ص 333

[32]- نفس المرجع، ص335

[33]- نفس المرجع، ص ص 335،336

[34]- نفس المرجع، ص336

[35]- نفس المرجع، ص 336

[36]- نفس المرجع، ص 343

[37]- العبيدي نورية،مرجع سبق ذكره، ص ص 201- 203

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتاب العربي الحديث:

1–إسماعيل عزت سيد، سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف، منشورات السلاسل، الكويت، 1988.

2– آمنة جمعة الكتبي، الشباب والجريمة، دراسة ميدانية، ط1، شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2010

3– بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.

4– حلمي إجلال إسماعيل، العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.24

5– ربحي مصطفى العليان، العنف الجامعي، وجهات نظر، ط4، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014

6– سموك علي، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .

7– عبد المحمود عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية ،ط1 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

8– عثمان إبراهيم عيسى، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2008.

9– العيسوي محمد عبد الرحمان، علاج المجرمين، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

10- فايد حسيــن علي، المشكلات النفسية الاجتماعية -رؤية تفسيرية ، ط1، مؤسسة طيــبة للنشر و التوزيــع، ب ب، 2005.

11- معتوق جمال، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.

12- معن خليل عمر، علم اجتماع العنف ،ط1 ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

13- المهيرات بركات النمر، جغرافيا الجريمة، علم الجريمة الكارتوغرافي، ط1، دار مجد اللاوي، الأردن،2001.

14- الوريكات عايد عواد، نظريات علم الجريمة ، ط2 ، دار وائل للنشر، عمان، 2013.

ثانيا: مواقع شبكية

15- صخري محمد ،إشكالية توظيف المقاربة النظرية في البحوث السوسيولوجية https://www.politics-dz.com/ النشر 10 نوفمبر 2020 الاطلاع : 23 /8/ 2021 20:30

16- العبيدي نورية، رؤى نفسية في ظواهر تربوية و اجتماعية، ط1، مطبعة الجديدة روبرو، منشورات زادني، المغرب، 2019 مأخوذ من الموقع الالكتروني التالي :
https://www.researchgate.net/publication/340342541_rwy_nfsyt_fy_zwahr_trbwyt_wajtmayt/link/5e9e9b0ca6fdcca7892be60c/download
النشر 21 أفريل 2020 الاطلاع : 17/ 01/2022 الساعة: 18:37